

سلم التصحيح لمادة الإدارة العامة / تعليه نظامي /

١ - نظام الحكم الإداري في الشريعة الإسلامية يعتمد على المركزية الإدارية

خطأ / لأنه بعد أن ازداد عدد المسلمين كان الرسول صلى الله عليه وسلم يلزم من يعينه في الوحدات الإدارية أن يترك القبائل وأهل القرى والمدن يديرون شؤونهم المحلية بأنفسهم بما لا يخالف القواعد العامة الرئيسية في الإسلام ، فكان يحتفظ فقط بسلطة التوجيه والإرشاد دون تجميع السلطات بيده...

٢ - هناك صلة وثيقة بين كل من الإدارة العامة وعلم المالية

صح ، لأن الإدارة العامة تهدف لتحقيق أهداف الدولة ومنها (الأهداف الاقتصادية) بكفاءة وبأقل تكلفة ممكنة من حيث الجهد والوقت والمال وهذا لا يخرج عن الهدف الخاص لعلم الاقتصاد والمالية كما أنه لا بد للقائد الإداري ان يكون ملم بالمبادئ الأساسية للنظريات الاقتصادية...

٣ - يمتاز التخطيط القومي بأنه شامل وعم

صح / لأنه يمتد ليشمل جميع صور النشاط الاقتصادي والاجتماعي والإداري مستهدفا التنمية الشاملة في جميع الميادين وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية والثروات المادية بأقل كلفة وبأسرع وقت ممكن .

٤ - لا يختلف تفويض السلطة عن الحلول

خطأ/ الحلول هو تغييب صاحب الاختصاص الأصلي أو أن يقوم به مانع يحول دون ممارسة الاختصاص ، عن ذلك يحل محله من عينه المشرع لذلك وتكون سلطاته نفس سلطات الأصلي على عكس المفوض اليه الذي تقتصر سلطاته على ما فوض فيه..

٥ - من أهداف التنسيق الحيلولة دون وقوع التعارض في الاختصاص

صح / فهو يهدف لعدم وقوع تعارض في الجهود المبذولة من الوحدات الإدارية المختلفة لان مثل هذا التعارض يؤدي الى تفتيت وضياع الجهد والوقت وزيادة الكلفة والبطء بإنجاز الخدمة دون مبرر.

